Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

نهج متكامل لمجموعة البنك الدولي

الاستفادة من القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

تواجه بلدان العالم الأشدّ فقرا احتياجات هائلة لتمويل التنمية لا يمكن تلبيتها إلا بعمل القطاعين العام والخاص معا.

وتؤمن مجموعة البنك الدولي أن إنهاء الفقر يتطلب تحقيق معدل نمو واسع النطاق وشامل للجميع، وأن ذلك لن يتأتى من دون وجود قطاع خاص مزدهر ومستدام. ومن الضروري بناء قطاع خاص مفعم بالحيوية يكمل الإجراءات التدخلية التي يضطلع بها القطاع العام لتحقيق النتائج التي تهم البلدان الأشدّ فقرا- من سد الفجوات الضخمة في البنية التحتية إلى تعزيز نمو مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق الوظائف، ومن توسيع نطاق الخدمات الأساسية إلى تشجيع الاستقرار في الأوضاع الهشة.

وحفزّ برنامج عمل أديس أبابا 2015 المجتمع الدولي للنظر فيما وراء القطاع العام لضخ تريليونات الدولارات سريعا في استثمارات لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتفتح مصادر جديدة للتمويل والمعارف والابتكار والشراكات فرصا جديدة أمام البلدان الأشد فقرا. وتتطلب مساعدة البلدان المعنية على اغتنام هذه الفرص والتصدي للتحديات المعقدة التعاون الوثيق بين مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي لإشراك وتحفيز القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

صندوق البنك الدولي
المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرا
مجموعة البنك الدولي

IDA

نهج مجموعة البنك الدولي-

تعزيز التآزر

وتعمل المؤسسة الدولية للتنمية وهي صندوق البنك الدولي لمساندة أشد البلدان فقرا- من أجل تعظيم منافع التآزر بين القطاعين العام والخاص والاستفادة منها بطريقة أكثر منهجية.

وتعمل المؤسسة ذلك بالاستفادة من مواطن القوة والمزايا النسبية المجتمعة للمؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك لتيسير حصول البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على حزمة شاملة من تدابير المساندة وتشجيع القطاع الخاص على زيادة المشاركة.

400 مليون دولار

من الممكن أن تؤدي نافذة القطاع الخاص إلى زيادة كبيرة في ارتباطات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تجاه البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه النافذة بإضافة مبلغ يقترب في المتوسط من 400 مليون دولار سنويا إلى إجمالي إصدارات الوكالة في هذه البلدان على مدى ثلاثة أعوام.

15%

من المتوقَّع أن يساند القطاع الخاص قدرة مؤسسة التمويل الدولية على تسريع وتيرة تأثيرها في بعض الأسواق الأكثر صعوبة في الدول الهشة والمتأثِّرة بالصراعات، وذلك من خلال تيسير نمو استثمارات مؤسسة التمويل الدولية من أجل زيادتها من المستوى المتوقع البالغ 5% سنويا إلى أكثر من 15%.

8-6 مليارات دولار

من المُتوقَّع أن تساعد نافذة القطاع الخاص التابعة للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية على تعبئة ما بين 6 و 8 مليارات دولار إضافية من استثمارات القطاع الخاص في البلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

عمل مجموعة البنك الدولي في بلدان
مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

ارتفع مستوى التعاون بين المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمرور الوقت وشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة على المستوى الإقليمي والوطني والقطاعي ومحاور التركيز. ويتضمَّن هذا إعداد أطر شراكة لمساعدة كل بلد، وخطط تنفيذ مشتركة، ومشروعات استثمارية مشتركة، ولاسيما للبنية التحتية وفي قطاع الخدمات المالية، وفي الخدمات الاستشارية المشتركة ومناخ الاستثمار. واعتبارا من يوليو/تموز 2017، ستضاعف المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مستوى تعاونها من خلال نافذة القطاع الخاص، وهي مبادرة جديدة لحفز استثمارات القطاع الخاص وخلق الوظائف في البلدان الأشدّ فقرا والأكثر هشاشة.

أفغانستان

ساعدت المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تحقيق تحوُّل جوهري في **قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية** الذي لم يكن يؤدي عمله تقريبا بعد عقود من الصراع. وفي 2015، كان بإمكان 20 مليون شخص الحصول على خط هاتفي مقابل 57 ألف خط هاتفي عامل فقط في 2002. وعملت مؤسسات مجموعة البنك معا على تهيئة بيئة يمكن فيها للتغيير أن ينتعش وشجعت القطاع الخاص على إطلاق وتحفيز الاستثمار. وقامت المؤسسة الدولية للتنمية بتمويل الشبكة الرقمية لنقل البيانات، وساعد البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية الحكومة على إصلاح السياسات واللوائح التنظيمية اللازمة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانة لمساندة شركة تشغيل خدمات الهاتف المحمول ضد المخاطر غير التجارية. وقدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضا قدره 65 مليون دولار لروشان، أكبر شركات تشغيل الهاتف المحمول في أفغانستان، لمساندة توسيع شبكة الجيل الثالث، وربط أفغانستان بشبكة الإنترنت في جميع أقاليمها الأربعة والثلاثين. وتتوقع روشان أن تغطي 80% من السكان خلال خمسة أعوام وتوسيع خدمات الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول لمساعدة الشركات المحلية على النمو.

بوروندي

قدَّمت المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية مساعدات فنية **لاختصار الوقت اللازم للامتثال للقوانين و الإجراءات التنظيمية وخفض تكاليف دفع ضرائب الشركات** بواقع 10%، وتبسيط نظام ضرائب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعديل نظام الحوافز الضريبية ليتسق مع المعايير السائدة في مجموعة شرق أفريقيا. واشتملت الإصلاحات على إنشاء نظام شباك واحد لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2012، وخفض الوقت اللازم لتسجيل الشركات من 14 يوما إلى 8 أيام. وانخفضت التكاليف من 117 إلى 18% من متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وزاد العدد السنوي للشركات المُسجَّلة إلى أكثر من الضعف من 700 في عام 2010 إلى 1500 في عام 2012.

كوت ديفوار

تساند مجموعة البنك الدولي جهود الحكومة لزيادة إنتاج الكهرباء عن طريق إعادة بناء البنية التحتية لقطاع الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. ومن أجل المساعدة على تحديث محطة أزيتو للكهرباء، ساعد البنك الدولي على تطبيق الإطار التنظيمي اللازم للاستثمار في هذا القطاع وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تأمينا ضد المخاطر السياسية للمستثمرين ورتبت مؤسسة التمويل الدولية حزمة تمويلية مقدارها 345 مليون دولار من مؤسسات تمويل التنمية الأوروبية الخمس وبنك التنمية لغرب أفريقيا. وقدمت أيضا 125 مليون دولار من مواردها التمويلية. والمحطة، التي تبلغ قدرتها 427 ميجاوات، هي أكبر محطة كهرباء حرارية في المنطقة الآن، وقد خففت من نقص الكهرباء وحققت وفورات ضخمة للبلاد. وسيزيد إنتاج محطة أزيتو من الطاقة بعد تحديثها 50% بدون استخدام أي كميات إضافية من الغاز وتخدم مليوني شخص آخر. وتعد هذه التحسينات بشرى للمنطقة حيث أصبحت كوت ديفوار مصدرا للكهرباء للبلدان المجاورة.

غانا

من أجل المساعدة على زيادة الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة في غانا، فإن مجموعة البنك الدولي تقدم لمشروع غاز سانكوفا قرضا قيمته 200 مليون دولار من البنك الدولي وضمان مدفوعات بقيمة 500 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية تمويلا قدره 300 مليون دولار لشركة فيتول غانا Vitol Ghana، وهي الجهة الراعية للمشروع، في حين تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات ضد المخاطر، وذلك دعما لاحتياجاتها من الإقراض التجاري. وتغطي الضمانات 8 مليارات دولار من الاستثمارات الخاصة، بنسبة رفع 11 إلى 1. وسيوفر هذا المشروع وقودا لما يقرب من 40% من قدرات التوليد المركبة حاليا في غانا وسيحل الوقود الملوث محل الغاز الطبيعي الأنظف وميسور التكلفة والمنتج محليا. وستتمكن غانا من خفض وارداتها النفطية بما يعادل 12 مليون برميل سنويا وخفض الانبعاثات الكربونية حوالي 8 ملايين طن خلال خمس سنوات. وقد ساعدت مؤسسة التمويل الدولية أيضا على زيادة قدرات توليد الكهرباء في غانا بتمويل محطة كهرباء جديدة تعمل بالغاز. وستنتج محطة تيكو 2 حوالي 15% من إجمالي الكهرباء في البلاد.

كينيا

ساعدت مجموعة البنك الدولي القطاع الخاص والحكومة الكينية على العمل معا على أساليب **تزيد إمكانية الحصول على الكهرباء المطلوبة بشدة** في بلد لا يحصل سوى 25% من مواطنيه على الكهرباء. إن الشراكة المبتكرة بين القطاع العام والخاص والتي ضمت مجموعة البنك الدولي والحكومة الكينية وشركة كهرباء كينيا ومستثمرين من القطاع الخاص ومقرضين تجاريين أتاحت تمويلا ناجحا لثلاثة مشروعات مستقلة للكهرباء في كينيا ساعدت على توسيع الشبكة الموحدة في البلاد. وتوسع شركة كهرباء كينيا، وهي الموزع الوطني للكهرباء، من شبكتها لتصل إلى نصف مليون منزل جديد سنويا. وتلقى مشروعات الكهرباء الكينية دعما من برامج فريدة تتضمن ضمانات مخاطر جزئية مدعومة من المؤسسة الدولية للتنمية وقرضاً طويل الأجل وضمانات ضد مخاطر سياسية من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على الترتيب.

ميانمار

لا تتوفر **الكهرباء** سوى لواحدة من بين كل ثلاث أسر في ميانمار. وإلى جانب حكومة اليابان والبنك الآسيوي للتنمية وغيرهما من الشركاء، تلتزم مجموعة البنك الدولي بمساعدة الحكومة على زيادة معدل كهربة البلاد إلى 50 في المائة بحلول عام 2020. وينصب التركيز على زيادة قدرات التوليد من خلال اعتماد قدره 140 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لمساعدة محطة كهرباء تدار بالغاز الطبيعي لمضاعفة قدرات التوليد مع خفض الانبعاثات. وتشترك مؤسسة التمويل الدولية مع مرافق الكهرباء في يانغون وماندالاي لتحسين التشغيل وذلك بغرض زيادة كفاءة توزيع الكهرباء.وتعمل المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على مساندة تنمية حوالي 750 ميجاوات من قدرات التوليد الجديدة للكهرباء بالغاز الطبيعي. ومشروع مينجيان هو أول مشروع كهرباء مستقل في ميانمار بأسلوب المناقصة التنافسية. وعند بدء العمل في عام 2017، ستكون هذه المحطة أكبر محطة كهرباء خاصة في البلاد ومن المتوقع أن تساعد على تخفيف نقص الكهرباء في ميانمار بتقديم

خدمات محسنة لنحو 1.5 مليون شخص. ومن المتوقع أن تلعب الكهرباء المنتظمة في ميانمار دورا حيويا في مساعدة المواطنين على التغلب على الفقر بتعزيز الأنشطة المدرة للدخل والتوظيف والسماح بأنشطة صناعية مستمرة ومستدامة.

نيبال

تقِل قدرات نيبال لتوليد **الطاقة الكهرومائية** المُركَّبة عن ألف ميجاوات، لكن إمكانياتها السليمة ماليا من الطاقة الكهرومائية تُقدَّر بنحو 43 ألف ميجاوات. وتتطلَّع الحكومة إلى إضافة قدرات توليد أخرى تبلغ 10 آلاف ميجاوات في غضون عشرة أعوام. وتلتزم مجموعة البنك الدولي بمساندة نيبال في الاستفادة من إمكانياتها من الطاقة الكهرومائية. ويهدف مشروع كابيلي للطاقة الكهرومائية، الذي تمت الموافقة عليه في يوليو/ تموز 2015 ويحظى بمساندة من مجموعة البنك، إلى إضافة قدرات توليد من الطاقة المائية لإمداد الشبكة الموحدة لهيئة كهرباء نيبال عبر استثمارات خاصة وعامة. وتقدم مجموعة البنك مساندة لمحطة تريشولي العليا لتوليد الطاقة الكهرومائية التي تبلغ طاقتها 216 ميجاوات باستخدام طائفة متنوعة من الموارد التمويلية وأدوات تخفيف المخاطر من مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وبالإضافة إلى تلبية الطلب المحلي، سيجتذب المشروع أكبر استثمار أجنبي مباشر إلى البلاد عند تنفيذه. وتساند الخدمات الاستشارية بين القطاعين العام والخاص لمؤسسة التمويل الدولية وزارة الطاقة في نيبال على تحديد مشروعات الطاقة المائية التي يكون من المستصوب أن يشارك فيها القطاع الخاص.

باكستان

تأتي مبادرة باكستان للطاقة ضمن **مشروع باكستان للكهرباء** المستهدف أن يحقق أثرا تحوّليا أكبر ويرمي إلى سد فجوة الكهرباء الضخمة والمتنامية. وتسعى هذه المبادرة المشتركة، وهي الأكبر من نوعها، إلى تعبئة 10 مليارات دولار لمساندة القطاع بمزيج من المشروعات العامة والخاصة. ويعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشكل وثيق على تدعيم المناخ الاستثماري العام بتمهيد الطريق لمزيد من المستثمرين فيما كان مناخا استثماريا غير موات.

الكهرباء في أفريقيا

لا تحصل الأغلبية العظمى من الأفارقة، حوالي 65%، على الكهرباء. وتستثمر مجموعة البنك الدولي في مشاريع الطاقة التي تحدث أثرا تحوّليا في مختلف أنحاء منطقة أفريقيا، فتوفر إمدادات مضمونة وميسورة التكلفة من الكهرباء للمساعدة على تطوير مؤسسات الأعمال إلى حد كبير؛ فكل دولار يُستثمر في الإمداد بالكهرباء يضيف أكثر من 15 دولارا إلى إجمالي الناتج المحلي. والطاقة المائية هي أكبر مصدر في العالم للطاقة المتجددة، ويمكن أن يتيح استخدام الإمكانات الشاسعة لهذه الطاقة في أفريقيا توفير الكهرباء لعشرات الملايين من السكان الذين يعيشون في الظلام حتى الآن. وبحلول عام 2030، من المتوقع حصول نحو 540 مليون شخص على الكهرباء، 500 مليون منهم في أفريقيا جنوب الصحراء. فمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء تملك موارد مائية غير مستغلة يمكنها توليد 300 جيجاوات، أي بما يكفي لزيادة إجمالي طاقتها التوليدية البالغة 80 جيجاوات أربعة أمثالها.

على العكس من ذلك، تستغل أوروبا الغربية نحو 85% من إمكانياتها المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية. وتمتلك الطاقة الشمسية إمكانيات هائلة كمصدر للطاقة في بلدان الأسواق الصاعدة. وفي الوقت نفسه، انخفضت تكلفة تكنولوجيا الخلايا الضوئية الشمسية انخفاضا كبيرا، وتستطيع أنظمة الخلايا الضوئية الشمسية الآن إنتاج كهرباء أقل تكلفة وتحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل مقارنة بالطاقة المولَّدة من الفحم. وقد وجد الكثير من البلدان صعوبات في تطوير محطات الطاقة الشمسية على نطاق مرافقها بسبب تحديات منها محدودية القدرات المؤسسية، وصغر حجم الإنتاج، وغياب المنافسة وارتفاع تكاليف المعاملات، والمخاطر المتصورة.

و برنامج التوسُّع في استخدامات الطاقة الشمسية هو حل شامل من خلال نظام النافذة الواحدة يساعد البلدان لاسيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على اجتذاب المستثمرين، وإدارة عملية اختيار تنافسية لاجتذاب أقل العروض تكلفة لبناء محطات للطاقة الشمسية. ويوفر هذا البرنامج طائفة من خدمات مجموعة البنك الدولي للمساعدة في تشغيل مشروعات الطاقة الشمسية المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء والتي يمولها القطاع الخاص في فترة لا تزيد على عامين وبأسعار ميسورة. ويتيح البرنامج تقديم المشورة، وإجراء مناقصات بسيطة وسريعة، ونماذج كاملة الإعداد، وأساليب تمويل وتأمين تنافسية، وإدارة المخاطر، وتعزيز الائتمان.

نهج جديد للمؤسسة الدولية للتنمية
في التعامل مع القطاع الخاص

أسفر هذا التعاون عن نتائج متينة على مر السنين، ولكن يمكن عمل المزيد لتنمية الاستثمارات الخاصة المحلية واجتذاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية واستبقائها.

- في الكثير من البلدان، مازال القطاع الخاص المحلي إلى حد كبير قطاعا غير رسمي، ويعاني من ضعف القدرات المؤسسية، ومازالت هناك حواجز كبيرة أمام دخول الشركات، مع" غياب" مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة مستدامة و قوية وقادرة على النمو وخلق وظائف طويلة الأجل، ودخول أسواق التصدير. ويواجه الاستثمار أيضا معوقات من جراء نقص التمويل طويل الأجل بالعملات المحلية.

- في الوقت نفسه، من الصعب اجتذاب استثمارات أجنبية ومحلية طويلة الأجل من مستثمرين مستعدين للدخول في شراكات أطول أجلا. وهذه الشراكات ضرورية لتحقيق استثمارات ومخرجات إنمائية مستدامة من النواحي البيئية والاجتماعية والمالية.

- ويتجلى نقص الاستثمارات في تزايد الفجوات في استثمارات البنية التحتية، وهو ما يخلق مشكلات يتعذَّر التغلُّب عليها للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاعات الأخرى.

- وفضلا عن ذلك، لا تحدث استثمارات رائدة في مجال ريادة الأعمال، والصناعات الزراعية، والاحتواء الاجتماعي والقطاعات الأخرى بسبب المخاطر التي ينطوي عليها التحلي بروح المبادرة.

تتطلَّب هذه التحديات المعقدة والمستمرة ووعد الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 أن تبذل مجموعة البنك الدولي المزيد من الجهد لتقليل المخاطر، وخلق أسواق جديدة، وتشجيع المستثمرين على المغامرة بدخول بلدان ومشروعات لم يدرسوها من قبل.

ومن خلال العمل مع شركائنا في التنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ابتكرت المؤسسة الدولية للتنمية نهجا رائدا لتعبئة استثمارات مسؤولة للقطاع الخاص في أشدّ البلدان فقرا.

المؤسسة الدولية للتنمية تطلق مشروعا رائدا: "نافذة القطاع الخاص"

في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، أُنشئت نافذة القطاع الخاص بين مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بقيمة 2.5 مليار دولار لتعبئة استثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط مع التركيز على البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وذلك من خلال مساندة المعاملات التي تقودها مؤسسة التمويل

الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. واستند إنشاء نافذة القطاع الخاص إلى الإقرار بأن القطاع الخاص ذو أهمية جوهرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف العملية الثامنة عشرة للمؤسسة، ومنها إيجاد وظائف أفضل نوعية وأكثر شمولا، وفي الوقت نفسه الإقرار بضرورة المساعدة في تخفيف المعوقات أمام استثمار القطاع الخاص، فضلا عن توسيع نطاق الاستثمار.

ويتطلَّب التصدي للتحديات التي يواجهها اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص المحلي في أسواق البلدان الوليدة المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات إزالة المخاطر على صعيدي البلدان والمعاملات. وتستلزم الإجراءات التدخلية على المستوى القطري تدعيما متواصلا لبيئة أنشطة الأعمال، وهي بالفعل سمة مميزة لعمل المؤسسة الدولية للتنمية منذ وقت طويل في البلدان منخفضة الدخل.

وبالمثل، ستستمر مؤسسة التمويل الدولية في عملها الاستشاري وتوسيع نطاقه، ومن ذلك إعداد المشروعات وأنشطة بناء القدرات الأخرى. وسيتم تدعيم هذه الجهود بواسطة نافذة استشارية حديثة تابعة لمؤسسة التمويل الدولية تهدف إلى خلق الأسواق، وذلك بتخصيص موارد إضافية للدعم وبناء القدرات في المراحل الأولى. وعلى مستوى المعاملات، تساعد نافذة القطاع الخاص في خفض مخاطر الاستثمارات عن طريق نقل جزء من المخاطر في المعاملات الفردية من المشاركين من القطاع الخاص، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى المؤسسة الدولية للتنمية من أجل جعل المشروعات شديدة الخطورة، وإن كانت مُؤثِّرة، مجدية وتتمتع بمقومات النجاح.

وتساعد الاستثمارات الرائدة الناجحة على تخفيف تصورات المستثمرين للمخاطر، وفتح هذه البلدان أمام مزيد من رأس المال المحلي والأجنبي—لاسيما إذا تم تنسيقها مع إصلاحات لإرساء القواعد التنظيمية، وتطوير أسواق مؤسسات الأعمال والمستهلكين، وخلق عوامل خارجية للتغلُّب على مواطن النقص والقصور في الأسواق.

وتُمكِّن إضافة نافذة القطاع الخاص المؤسسة الدولية للتنمية من تعميق عملها في المجال الذي تتلاقى فيه السياسات العامة والاستثمارات الخاصة. وتشكل نافذة القطاع الخاص ركيزة رئيسية من ركائز إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية (IFC’ s 3.0 strategy) التي ترمي إلى معالجة التحديات الإنمائية الصعبة عن طريق إنشاء الأسواق وتعبئة الاستثمارات الخاصة. وستسهم أيضا في الإستراتيجية المتوسطة المدى للوكالة الدولية لضمان الاستثمار للسنوات المالية 2018-2020 عن طريق تعزيز جهود الوكالة لتنمية أعمالها الرئيسية -التي تشتمل بالفعل على التركيز على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية- وتوسيع تأثيرها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وتبني نافذة القطاع الخاص على الدعم القوي من مجموعة البنك الدولي لاستثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والتي بلغت إجمالاً أكثر من 100 مليار دولار في السنوات العشر الماضية. وهي تتيح الفرصة للمؤسسة الدولية للتنمية لاستخدام الموارد العامة على نحو إستراتيجي في تعبئة استثمارات خاصة في هذه الأسواق الصعبة، وتقوم بدور تكميلي للدعم المُقدَّم بالفعل من المؤسسة الدولية للتنمية للإصلاحات الخاصة بالسياسات ومناخ الأعمال.

سيجري استخدام نافذة القطاع الخاص من خلال أربعة برامج:

1. **برنامج تخفيف المخاطر** لتقديم ضمانات على أساس مشروعات بعينها دون تعويض سيادي لاجتذاب الاستثمارات الخاصة في مشروعات البنية التحتية الكبيرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية، والذي تتولى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إدارته.
2. **برنامج ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار** لتوسيع تغطية ضمانات الوكالة من خلال تقاسم الخسارة الأولى والمخاطر الشبيه بإعادة التأمين، للاستثمارات في مجالات مثل البنية التحتية والصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات والأسواق المالية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
3. **برنامج تمويل بالعملة المحلية** لتوفير حلول بالعملة المحلية من أجل تخفيف مخاطر تقلبات أسعار العملة على المشروعات المُؤثِرة في البلدان التي لا تتوافر فيها مثل هذه الحلول أو لا تكون الأسواق متطورة.
4. **برنامج التمويل المختلط** لمزج الدعم المقدم من نافذة القطاع الخاص مع الاستثمارات الرائدة لمؤسسة التمويل الدولية في قطاعات ذات تأثير إنمائي كبير، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والصناعات الزراعية، والصحة والتعليم والإسكان الميسور التكلفة والبنية التحتية وتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيُّف معها.

ويجري العمل لضمان دخول نافذة القطاع الخاص حيز التشغيل الكامل بحلول 1 يوليو/تموز 2017. ولتحقيق أهداف نافذة القطاع الخاص، وضعت مجموعة البنك الدولي معايير للتأهُّل وتحديد الأولويات للاستفادة من النافذة، وترتيبات الحوكمة، وإطارا للأداء والنتائج لرصد أدائها ونواتجها. ونظرا لأن نافذة القطاع الخاص برنامج رائد سيعمل في أسواق صعبة، فإنه سيتم تطبيقه بقوة ومرونة.

أمثلة على استثمارات محتملة تتم من خلال نافذة القطاع الخاص

برنامج ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على أرض الواقع

يتعذَّر انطلاق مشروعات مجدية كبيرة الحجم في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في بعض الأحيان لأن شركات التأمين وإعادة التأمين الخاصة

لا تستطيع توفير أدوات تخفيف المخاطر بمبالغ كبيرة وعلى مدى آفاق زمنية طويلة. ونتيجة لذلك، لم تستطع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مساندة مشروعات تحويلية، مثل مشروع الطاقة الكبير وطويل الأجل المُبيَّن كمثال أدناه.

التحدي—تمتلك الطاقة الكهرومائية إمكانيات هائلة في هذا البلد المؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، الذي لا يحصل فيه سوى 16% من السكان على الكهرباء. وسيتيح مشروع بتكلفة 10 مليارات دولار تجري دراسته إنتاج 5000 ميجاوات من طاقة التوليد الجديدة-أي مثلي إنتاج البلاد الحالي من الكهرباء. وبسبب كبر حجم المشروع، وحتى تستطيع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقديم الدعم اللازم للمضي بالمشروع قدما، سيحتاج إلى تغطية ضمانية أكبر مما تستطيع شركات إعادة التأمين الخاصة تقديمه.

الحل—إلى جانب مصادر التمويل المتعددة، تستطيع الوكالة تقديم تغطية ضد المخاطر غير التجارية للالتزامات التعاقدية ومخاطر الدفع عند إنهاء العقد. ومن خلال برنامج الضمانات الجديد للوكالة، ستتيح مُخصَّصات في إطار نافذة القطاع الخاص للمؤسسة الدولية للتنمية تقديم مليار دولار إلى مليارين من التغطيات الضمانية الإضافية ومن ثم تيسير إطلاق هذا المشروع الرائد.

برنامج تخفيف المخاطر على أرض الواقع

التحدي—يواجه قطاع الكهرباء في هذا البلد الصغير في غرب أفريقيا تحديات متعددة، منها صِغَر شبكات الكهرباء، ومحدودية طاقة التوليد المتاحة، وشدة الاعتماد على الواردات، وتوليد الكهرباء المعتمد على زيت الوقود. وبسبب الظروف المحلية، تتيح تكنولوجيا الخلايا الضوئية الشمسية فرصة ممتازة لزيادة إمدادات الكهرباء بأسعار تنافسية وتحقيق الأمن في مجال الطاقة. ولكن من شأن ضعف الوضع المالي للجهة المشترية لإنتاج المشروع وغياب سجل أداء جيد في السداد في إطار اتفاقات شراء الكهرباء مع شركة إنتاج الكهرباء المستقلة أن يُثبِّط الاستثمارات الخاصة في القطاع.

الحل—تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تمويل أول شركة مستقلة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في البلاد والتي يمكن أن تساندها مجموعة البنك الدولي من خلال برنامج تخفيف المخاطر. وسيُساعد ضمان دعم السيولة في هذا البرنامج على تخفيف مخاطر التخلف عن السداد من جانب الجهة المشترية لإنتاج المشروع، أمَّا أداة التأمين من المخاطر السياسية المنبثقة عن البرنامج فسوف تساعد في تخفيف مخاطر الإخلال بالعقد أو إنهائه.

برنامج العملة المحلية على أرض الواقع

التحدي—في بلد يعيش فيه قرابة نصف السكان تحت خط الفقر، تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى مساندة استثمار مُشغِّل المستشفى في زيادة إمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة ووضع معايير للتفوق. ولكن المؤسسة المتعاملة معها معرضة لمخاطر مرتفعة تتصل بالصرف الأجنبي، وليس متاحا الحصول على تمويل طويل الأجل بالعملة المحلية. وفي ظل الظروف الطبيعية، ستصدر مؤسسة التمويل الدولية سندا مُقوَّما بالعملة المحلية. بيد أنه يصعب في التطبيق العملي المواءمة بين الجدول الزمني لتوقيت السند وتواريخ السداد مع الجدول الزمني للمشروع الأساسي.

الحل—ستصدر مؤسسة التمويل الدولية، بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية، سندا مُقوَّما بالعملة المحلية، على أن تستثمر حصيلته في سندات للحكومة/الشركات إلى أن تظهر حاجة المشروع إليها. ومع قيام المشروع بالوفاء بالأقساط المقررة من قرض العملة المحلية الذي تُقدِّمه مؤسسة التمويل الدولية، سيتعين استثمار/إدارة السيولة المتاحة حتى يحين أجل مدفوعات السند الذي يُموِّل المشروع. ولأن مؤسسة التمويل الدولية لا يمكنها بموجب إرشاداتها الخاصة بالمخاطر تحمُّل مخاطر الائتمان المتصلة بصكوك منخفضة التصنيف ستُستثمر فيها السيولة النقدية، سيفعل ذلك برنامج العملة المحلية بدلا منها. ومن خلال تحمُّل مخاطر الائتمان المتصلة بأدوات إدارة السيولة (سندات الحكومات المحلية والشركات)، سيساعد برنامج العملة المحلية في المؤسسة الدولية للتنمية على تسهيل: (1) توفير تمويل بالعملة المحلية لمؤسسة الرعاية الصحية المتعاملة معها؛ و(2) إصدار سند لمؤسسة التمويل الدولية بالعملة المحلية، ومن ثم يعزز هذا أجندة مجموعة البنك الدولي لتطوير أسواق رأس المال.

برنامج التمويل المختلط على أرض الواقع

التحدي—في هذا البلد المؤهَّل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، يعتمد توليد الطاقة على واردات الديزل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة. وكانت مشروعات مجدية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة باهظة التكلفة على المستثمرين. ولذلك، لم ينطلق مشروع واحد خلال الأعوام الثلاثة الماضية بسبب الافتقار إلى حلول التمويل.

الحل—من خلال الدخول في شراكة مع أحد البنوك، ستُنشِئ مؤسسة التمويل الدولية أداة لتقاسم المخاطر لمساندة محفظة قروض مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في هذا البلد. وستُغطِّي المؤسسة 50% من مخاطر الائتمان، ويُغطِّي برنامج التمويل المختلط في نافذة القطاع الخاص خسارة أولى بقيمة 20% من الحد الأقصى للمخاطر لدى مؤسسة التمويل الدولية.

نظرة سريعة على مجموعة البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية

تُوفِّر كل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار قدرات متميزة تُؤلِّف معا إطارا شاملا لتحفيز التمويل والتعاون في بلدان غالبا ما تفشل في اجتذاب الاستثمارات الخاصة.

مساندة المؤسسة الدولية للتنمية لتنمية القطاع الخاص: تركَّز حوالي 38% من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية في السنوات الأخيرة على تدعيم البيئة المواتية للاستثمارات الخاصة، بما في ذلك الأطر والمؤسسات التنظيمية، ومن ثم المساعدة على تحفيز استثمارات القطاع الخاص ونموه. وتساعد مساندة المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان المؤهلة للاقتراض منها على تدعيم أسس الاقتصاد القادر على الصمود، من العمل لتعميق إصلاحات مناخ الاستثمار إلى بناء أنظمة مالية والتوسع في إتاحة التمويل للفقراء. إن الشراكات الاستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم تكمل مشاركة المؤسسة على مستوى كل بلد وتساعد على تعظيم الأثر في البلدان المتعاملة.

وتحظى البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية أيضا بأولوية بين اهتمامات مؤسسة التمويل الدولية: زادت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ثلاثة أضعاف منذ السنة المالية 2005، وتجاوزت الآن 5.5 مليار دولار سنويا. وتساعد مؤسسة التمويل الدولية على توفير بيئة أعمال سليمة بمساندة شركات منفردة، وتدعيم حوكمة الشركات ووضع المعايير، وتشجيع العمل الجماعي على مستوى العالم. وقدمت المؤسسة أيضا مساهمات مباشرة بقيمة 3.2 مليار دولار منذ عام 2007 لمساندة عمل المؤسسة الدولية للتنمية في هذه البلدان. وضخت مؤسسة التمويل الدولية حوالي ثلث استثماراتها الجديدة طويلة الأجل في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2016. وجاء حوالي 11% من مشاريع مؤسسة التمويل الدولية، بإجمالي يبلغ نحو مليار دولار، في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات في العالم.

أحد أهم الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار هو مساندة الاستثمار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية: تقوم الوكالة بتعبئة مشاركة القطاع الخاص من خلال تقديم ضمانات ضد المخاطر السياسية للاستثمارات في مجموعة واسعة من القطاعات، ومن ثم تساعد على تعزيز الاستثمار واستمرار تدفق الإيرادات. وفي السنة المالية 2015، قدمت الوكالة ضمانات للاستثمار بقيمة 2.8 مليار دولار، وكان نصف المشروعات التي ساندتها الوكالة في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية .

يعمل **البنك الدولي للإنشاء والتعمير** في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية. وتعمل البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معا من خلال تبادل المعارف والابتكار والتعلُّم فيما بين بلدان الجنوب والتمويل.

نبذة عن المؤسسة الدولية للتنمية

تقوم المؤسسة الدولية للتنمية- صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً في العالم- بتقديم مِنَح وقروض معفاة من الفائدة لمشاريع وبرامج تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. وتسعى المؤسسة إلى التصدي للتحديات العالمية الملحة مثل الصراع والهشاشة والعنف وتغيُّر المناخ وعدم المساواة بين الجنسين، والنهوض بالحوكمة وبناء المؤسسات وإحداث تحولات اقتصادية جوهرية.

ومنذ إنشائها في عام 1960، قدَّمت المؤسسة نصف تريليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2015) لدعم استثمارات في 112 بلدا. وبلغ متوسط ارتباطاتها السنوية نحو 19 مليار دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ذهب نحو 50% منها إلى أفريقيا.

في ديسمبر/كانون الأول 2016، اتفق أكثر من 60 من الحكومات المانحة والمقترضة على زيادة قياسية قدرها 75 مليار دولار في موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع خلال العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة التي تمتد من 1 يوليو/تموز 2017 إلى 30 يونيو/حزيران 2020، أن يساند التمويل المقدم من المؤسسة ما يلي:

- خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية لما يصل إلى 400 مليون شخص.
- الوصول إلى موارد مياه مُحسَّنة لما يصل إلى 45 مليون شخص.
- الخدمات المالية من أجل 4-6 ملايين فرد.
- ولادة آمنة لما يصل إلى 16-20 مليون امرأة من خلال توفير عمال صحيين مهرة.
- تدريب 9-10 ملايين معلم لمنفعة ما يربو على 300 مليون طفل.
- تطعيم 130-180 مليون طفل.
- تحسين مستويات الحوكمة في 30 بلدا من خلال تحسين القدرات الإحصائية.
- إضافة خمسة جيجاوات من طاقة توليد الكهرباء من مصادر متجددة.

صندوق البنك الدولي
المعني بمساعدة البلدان الأشد فقرا
مجموعة البنك الدولي

http://ida.worldbank.org
@WBG_Fin4Dev
Facebook.com/IDA.WBG

#EndPoverty #IDAWorks

أصدرها: مكتب نائب الرئيس لشؤون تمويل التنمية بالبنك الدولي
أبريل/نيسان 2017

الصور: الغطاء: Rob Beechey/ البنك الدولي؛ الصفحتان 2-3: Curt Carnemark/البنك الدولي، الصفحة 4: Jonathan Ernst؛ البنك الدولي، الصفحة 6: Arne Hoel؛ البنك الدولي، الصفحة 7: Arne Hoel؛ الصفحة 8: Dominic Chavez /البنك الدولي؛ الصفحة 11: John Hogg /البنك الدولي؛ الصفحة 12: Sofie Tesson / البنك الدولي.

أعضاء مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)
www.worldbank.org	IDA.worldbank.org	www.ifc.org	www.miga.org	icsid.worldbank.org